المجلس الانتقالي الجنوبي .. قراءة في التحولات والمآلات

د . فضل الربيعي :

إن الوضع المعقد الذي وصلت إليه الأمور في اليمن تنذر بمخاطر كبيرة سوف يواجهها اليمن والإقليم برمته. خصوصا بعد فشل الشرعية في إدارة المناطق المحررة وعدم تقدمها وحسم الحرب في المناطق التي يسيطر عليها الانقلابيون بعد مرور سنتين وثلاثة أشهر من الحرب، في ظل التكاليف الباهظة لهذه الحرب بشريا وماديا.

ولهذا فإن أي تسوية قادمة سيكون أنصار الله (الحوثيين) طرفا أساسيا في الحكم بالإضافة إلى المؤتمر المتحالف مع الحوثي ، والإصلاح وإن اختلف معهم الآن ، إلا أن كل المؤشرات تدل على احتمال انقلاب حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) على التحالف والرئيس هادي -دون شك-، والذي بدأ في إظهار موقفهم ضد الإمارات أكثر من موقف الانقلابين أنفسهم، في هذه الحالة سيخرج التحالف خاسراً من اليمن وحتى المناطق المحررة إذا بقيت دون إطار سياسي يوجه إدارتها ويحافظ على النصر الذي تحقق فيها،

ستبقى هذه المناطق تحت إرادة القوى السياسية اليمنية، التي تتخذ موقفاً من التدخل الخليجي وتعتبره احتلالا، وسينظرون للجنوبيين بأنهم عملاءٍ ومتواطئين مع التحالف، وليس غريباً أن نجدهم يبررون فشلهم في الحرب الحالية في الشمال بأنه كان عن قصد منهم حتى لا يتواطؤوا مع من يطلقون عليهم محتلين ، وهنا سنكون أمام فصل جديد من الصراع الشمالي الجنوبي يكرس التنافر والكراهية بينهم ، وتبرز مشكلة استحالة التعايش في إطار دولة واحدة تحت أي شكل من أشكال الحكم الاتحادي أو غيره، بل ستعود الأمور إلى مرحلة الصراعات المسلحة وقد تكون أكثر شراسة وسوف تدخل قوى جديدة في هذا الصراع. في المقابل سنجد القوى الشمالية القريبة من إيران تتربع سلطة الحكم بعد التسوية وهذا كفيل لبقاء التوترات والتهديدات قائمة على الحدود اليمنية السعودية، وستزداد المخاوف من عدم الاستقرار الأمني بالمنطقة .

لهذا إن قيام مرجعية سياسية جنوبية تُعد ضرورة إقليمية ويمنية قبل أن تكون جنوبية، كما أن وجودها كان محل مطالب الداخل والخارج على حد سواء، وهي ثمرة نضال الجنوبيين طوال السنوات الماضي.

مقتبس من مقدمة دراسة أعدها مركز "مدار للدراسات والبحوث". سوف تنشر كاملة في المواقع والصحف.

الخليج يثور على (تميم) بعد الكشف عن مؤامرة قطرية إخوانية لإشعال بلدان العالم العربي بالحروب

الأمناء / إيوان ليبيا - وكالات:

تسهب الأوساط الدبلوماسية الخليجية هذه الأيام في التساؤل بشأن أهداف جهود قطرية حثيثة لدق إسفين في العلاقة بين رأسي الحربة في التحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن(السعودية والإمارات) لصالح إخوان اليمن، المتحالفين تاريخيا مع الدوحة.

المتابعون للشأن اليمني، والعارفون بدهاليز السياسة القطرية المتداخلة، والتي يحظى فيها الإخوان المسلمون بمكان الصدارة، مع نظرة براغماتية بحتة، رصدوا عدة أساليب تتبعها الدوحة بوتيرة متسارعة لتنفيذ مخططها، تتراوح بين الحملات الإعلامية الشرسة التي تروّج لخلاف مزعوم بين السعودية والإمارات، إلى محاولة تشجيع أطراف في الحكومة اليمنية الشرعية على تقويض جهود تطبيع الحياة في المناطق اليمنية وفق حسابات سياسية دقيقة.

حملة إعلامية شرسة

ووفقا لمصادر ديبلوماسية خليجية فإن الدوحة جندت آلتها الإعلامية الضخمة، للتشويش على عمل التحالف في اليمن، من أنشاء تقارير وبرامج تتناوب على الحديث عن تضارب الأجندات السعودية الإماراتية، وهو كلام رد عليه البَلدان في أكثر من مناسبة بأن "علاقتهما ذات طابع استراتيجي، لا مجال فيه لمثل هذا التناقض".

ويبدو الموقف القطري أكثر وضوحا في المجلس الانتقالي الجنوبي، إذ جندت الدوحة كل وسائلها الإعلامية لمهاجمته، معتبرة أنه انقلاب من أبوظبي على الشرعية، في حين أن العارفين بتاريخ الحراك السياسي في جنوب اليمن، يعرفون أنه تطور طبيعي لمجريات الأحداث هناك وربما تأخر بعض الوقت؛ من أجل ترتيب الأولويات وفقا للمصادر.

وتضيف المَصَادِرَ حين كان اليمنيون يتظاهرون في عدن للمطالبة "بحقوقهم العادلة، معلنين تمسكهم بالشرعية" كان الإعلام القطري يصور الموقف على أنه انقلاب ضد هادي.

وبينما من خلال ذلك فقد كانت الرياض وأبوظبي تعملان على "رأب الصدع بين القوى الجنوبية والسلطات الشرعية" من خلال ذلك فقد كانت الماكينة الإعلامية القطرية تعمل على تضخيم الأزمة بحسب المَصَادِرَ.

وتضيف المَصَادِرَ أنه على عكس ما تم الترويج له من قبل الإعلام القطري، أثبتت القيادات الجنوبية قدرتها على الوصول إلى حلول مرضية مع السلطات الشرعية، بعد أن أثبتت أهميتها على أرض الحَرْبُ ضد الحوثيين.

تعطيل الخدمات

وتلفت المَصَادِرَ إلى أن الدور القطري المناهض لسياسة التحالف لم يقتصر على الجانب المُذيعُ، فقد كان للخدمات التي تمس حياة المواطنين، نصيب من هذه السياسة.

وتشير المَصَادِرَ في هذا الصدد إلى غياب قطر التام عن مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا لدعم اليمن، بينما من خلال ذلك فقد كانت السعودية والإمارات والكويت حاضرة إلى جانب العديد من البُلدان الأجنبية التي تبرعت لدعم الشعب اليمني.

ورغم أن إعلام الدوحة من هُنَا فقد قام في وقت سابق بحملة كبيرة للترويج لافتتاح محطة كهرباء في عدن بتمويل قطري، إلا أن النتائج من خلال ذلك فقد كانت "هزيلة"، إذ لم ترَ المحطة النور بعد؛ ما أحرج السلطات الشرعية ودفعها إلى احتجاج نادر على عضو في التحالف بحسب المَصَادِرَ.

وأوضحت رسالة تناقلها الإعلام اليمني أن وزير الكهرباء اليمني المهندس عبدالله محسن الأكوع خاطب المدير العام لصندوق قطر للتنمية، عن "إيقاف دولة قطر منحة كان من شأنها معالجة انقطاعات التيار الكهربائي، متسببة في إحراج كبير للحكومة الشرعية".

وأظهرت الرسالة أن دولة قطر هي المتسبب الحقيقي بتأخير دخول الـ(60) ميجا الموعودة ضمن طاقة كهرباء عدن.

وجاء في الرسالة أن هناك "تأخيرًا غير مبرر للشركة التركية " لتشغيل المشروع القطري لإدخال 60 ميجا إلى طاقة كهرباء عدن.

وتتحمل قطر، حسب توزيع المهام لمكتب التنسيق الخليجي، ملف الكهرباء بعدن، وهو الملف الأكثر فشلاً في ملفات الخدمات والأكثر أهمية لسكان المدينة وفقا للمصادر.